



مراجعة کتب: القوى السنیة فی المغرب من قیام الدولة الفاطمیة إلی قیام الدولة الزیدیة

پدیدآورده (ها) : عدنان حمود

علوم سیاسی :: الاجتیهاد :: صیف 1415 - العدد 24

از 231 تا 248

آدرس ثابت : <http://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/551597>

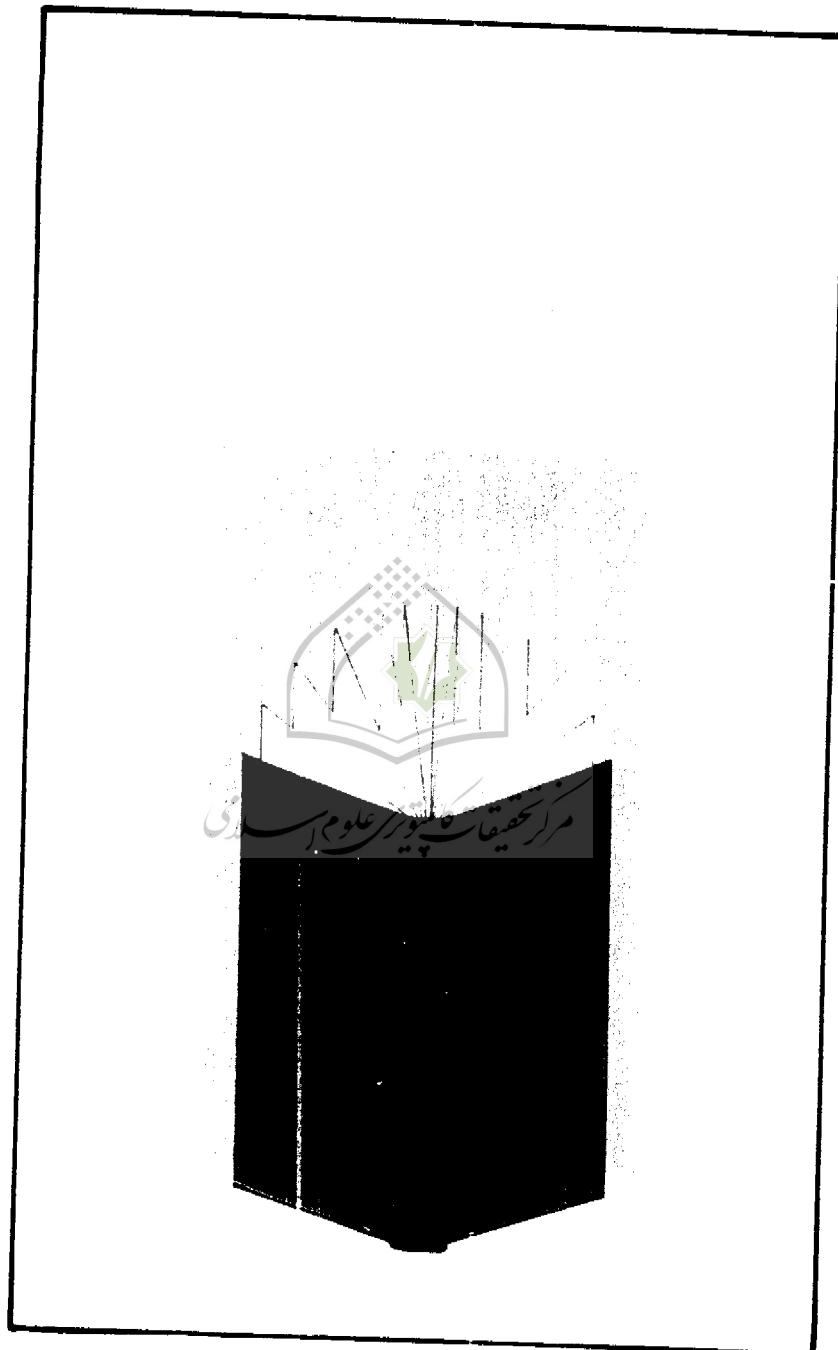
دانلود شده توسط : رسول جعفریان

تاریخ دانلود : 10/04/1395

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و برگرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب بیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [قوانین و مقررات استفاده](#) از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



پایگاه مجلات تخصصی نور



مراجعات کتب

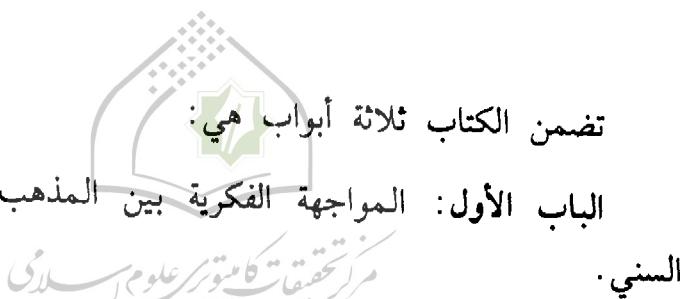


مرکز تحقیقات کمپویز علوم پردیسی

القومي السنة في المغرب

من قيام الدولة الفاطمية إلى قيام الدولة الزيدية (*)

مراجعة عذان صمع



تضمن الكتاب ثلاثة أبواب هي:

الباب الأول: المواجهة الفكرية بين المذهب الشيعي والمذهب السنني.

الباب الثاني: اضطهاد المشارقة لأهل السنة الرافضين لدعوة التشريق.

الباب الثالث: المقاومة الأموية لانتشار النفوذ الفاطمي الشيعي غرباً وأثراها.

كما تضمن كل باب ثلاثة فصول سوف نوجز أهم الأحداث والمعطيات التي احتوتها بالتسلسل.

مهّد المؤلف لكتابه بعرض مفصل حول قيام الدولة الفاطمية بالمغرب «حكم أهل البيت». وقد استعرض توزع القوى السياسية الأربع

(*) محمد أحمد عبد المولى، القوى السننية في المغرب، من قيام الدولة الفاطمية إلى قيام الدولة الزيدية، (296 - 361هـ / 909 - 972م)، (1 - 2) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، 783 صفحة.

التي كانت موجودة في المغرب خلال الثلاثة عقود السابقة لقيام الدولة الفاطمية سنة 296هـ/659م. وهي:

- 1 - القوى السننية: تمثل 4 دول. 1) دولة الأغالبة (184 - 296هـ). 2) دولة بنى صالح في نكور (91 - 410هـ). 3) دولة بنى عاصام في سبطة (123 - 319هـ). 4) دولة الأندلس أو دولة بنى أمية المروانية (138 - 422هـ). كما أن المالكية كانوا يشكلون القوة الرئيسية للسنة.
- 2 - الخوارج: ينادي مذهبهم بأن يكون عقد الخلافة أو الإمامة الكبرى بالاختيار (الشوري) لا بالنص (التعيين) منهم الخوارج الإباضية والخوارج الصفرية.
- 3 - المعتزلة: مني هذا المذهب خمسة أصول: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، والمترفة بين المترفين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 4 - قوة الشيعة: أتباع الإمام علي بن أبي طالب وبنيه الذين رأوا بعد وفاة النبي أن أهل بيته أحق بخلافته. وفيها 3 فرق رئيسية هي. المغيرة، الموسوية، الإماماعيلية.

ثم يعرض المؤلف لدور أئمة الفاطمية العبيدية في الدعوة لهم خلال دور الستر. ففي الوقت الذي تعرض سبط الحسين في العصر الأموي للقتل والاضطهاد، ولما ناصبهم العباسيون بعد انتصارهم على الأمويين العداء، لجأ أئمتهم منذ أيام جعفر الصادق (148هـ/765م) إلى التقية واحتموا بصفة خاصة بالتقية بالأسماء خشية التعرف على ذواتهم وقتلهم، ولكي يظل صاحب الحق في الإمامة مالماً آمناً إلى أن يظهر صاحب الظهور، فتزول التقية ويتحولون من دور الستر إلى دور الظهور (الدعوة العلنية).

وقد بدأت الدعوة الفاطمية في المشرق بتنصيب الإمام جعفر الصادق ابنه عبدالله لخلافته في الإمامة. إلا أن هذه المسألة شهدت

صراعاً مريضاً بين ابناه (جعفر الصادق) لترسو على موسى ومن ثم تنتقل إلى محمد بن عبدالله الذي أدار الإمامة من خلال الستر حتى لقب بالمكتوم وهو بذلك أول من أوجد دور الستر عند الإسماعيلية الذي ينتهي بقيام الدولة الفاطمية.

وخلف محمد بن عبدالله ابنه عبدالله الملقب ميمون (القداح) كمؤسس للإسماعيلية ورأس الدعوة الفاطمية (193هـ/808م). ولما مات عبدالله خلفه ابنه أحمد الملقب بالوفي الذي أرسل داعية إلى الكوفة (العراق) وهو قرمط، الذي قتله الخليفة العباسي المكتفي بالله عام (293هـ) ثم جاء بعد أحمد ابنه محمد الذي عرف بالشلعلع والذي اتسعت بعده دعوة الإسماعيلية فأرسل إلى اليمن كلاً من حوشب الكوفي وابن الفضل اليمني ونشر الدعوة وتسمى بالمنصور وملك صنعاء.

وفي المغرب أرسل الحلواني وأبا سفيان اللذان استطاعا نشر الدعوة في بعض أنحاء أفريقيا واجتذاب الحلواني لقبائل كتامة. ثم أرسل الشلعلع داعياً كوفياً آخر هو أبو عبدالله الشيعي الذي تلمذ على ابن حوشب. فوصل إلى قبائل كتامة ونزل إلى فتح الآخيار حيث استطاع نشر دعوة أهل البيت وعرف بالمشرقى، واستطاع تنظيم مجتمعهم على غرار مجتمع المدينة زمن الرسول. ثم نظم حكومتهم سياسياً وعسكرياً استعداداً لتحمل إظهار نشر الدعوة.

وفي السابع من ذي الحجة سنة 296هـ. انتهى دور الستر وبدأ دور الظهور إلا أن فترة الظهور الحقيقة تبدأ بالقائم (322هـ). وتؤكد قيام مذهب أهل البيت ودولتهم بالمغرب.

وفي الباب الأول يتناول الباحث المواجهة الفكرية بين المذهب الشيعي والمذهب السنى.

يبحث الفصل الأول منحنى الفقه الشيعي الذي يشبه المؤلف بالمنحنى من حيث اعتماده على الكتاب والسنّة. إلا أن اختلاف التشريع

بين أهل السنة والشيعة قد بني على اختلافهم في فهم القرآن، وللشيعة تأويلات في بعض الأحيان خاصة بهم وعلى أحاديث يرويها الشيعة عن أئمتهم لا يعترف بها أهل السنة.

أما أهم المسائل التي خالف فيها المشارقة السنة وتفردوها بها مسألة «الإيمان» ثم مسألة النص على الأئمة وعصمتهم في باب الولاية أو الإمامة من قسم العقيدة (الإلهيات).

بالنسبة لمسألة الولاية يرى الفاطمية أن الإسلام بني على سبع دعائم أركان - لا على خمس كما عند السنة - هي على الترتيب: الولاية، والطهارة، والصلة، والزكاة والصوم والحج والع jihad.

وفيما يتعلق بمسألة النص على الأئمة يرى الإمامية أن الإمامة لا تكون إلا نصاً عن الله ورسوله على عين الإمام واسمها واستشهاده. وفي معتقدهم أن ذلك متوافر في علي وأبنائه الأئمة من بعده، وبالتالي يتبرأون من الشيختين أبي بكر وعمر. وفي مسألة العصمة، دعا احترام الأئمة وإجلالهم الشيعة إلى القول بعصمتهم. وإنما قالوا بذلك اضطروا أن يقولوا بعصمة الأنبياء أيضاً.

وفي قسم العبادات ظهرت بعض الخلافات بين المشارقة والسنبلة حول بعض مسائل الطهارة والصلة والصوم والميراث.

وتضمن الفصل الثاني سياسة الإنفاذ العقلية من خلال مجالس المناظرات بين المشارقة وأهل السنة. فقد رغب المشارقة في صدر دولتهم بالمغرب في نشر دعوة التشريق بالحججة العقلية لاستمالة السنبلة - وأغلبهم مالكية - إلى جانبهم، وكان سبب لهم إلى ذلك سلسلة من مجالس المناظرات عقدوها بينهم وبين السنبلة.

في السنبلة الأوليين من حكمهم (296 - 909 هـ / 911 - 915) وكان من أبرز أبطال هذه المجالس عند المشارقة: ابن عبد الله الشيعي وأبو العباس المخطوم (أخوه) والمهدى عبيد الله. وعند السنة كان بطل

المناظرات دون منازع أبو عثمان سعيد بن محمد بن صبيح الغساني المعروف بابن الحداد (302هـ/915م).

أما الموضوع الأساسي لمناظرات «فيتو الولاية» - ولولاية علي بالذات - أو/أفضل دعائم أركان الإسلام السبع عند المشارقة». ويمكن أن يلاحظ انقسام تلك المجالس إلى قسمين: مجالس مشتركة، ومجالس خاصة. «ويدور الجدل في المجالس المشتركة حول الإجماع العام والقياس وإنكار المشارقة لهما وإثباتهم أحقيه علي في الولاية بعد الرسول بدلاً من الشيختين أبي بكر وعمر لأنه في اعتقادهم يفضلهما علمًا وشجاعة». فيما المجالس الباقية تدور حول قيام رمضان وإثبات ولاية علي وعصمته وحول ولاية الفاضل والمفضول ومبدأ النص (التعيين) والاختيار (الشورى). في حين دارت المجالس الخاصة حول ولاية الإمام علي.

أما الفصل الثالث فقد تناول رفض أهل السنة العمل بمذهب أهل البيت. لقد فشلت مجالس المنازرات منذ بدئها في اجتذاب السنين إلى دعوة التشريق. فالرغم من دخول البعض في هذه الدعوة، إلا أن الرفض كان الأكبر، ومن الذين أنكروا دعوة الشريف محمد بن حفص الفراء (312هـ/924م) من الفقهاء العراقيين المشهود لهم بالفضل والدين، ومثل جبلة بن حمود الصدفي (299هـ/911م) النقيه المالكي المتبع بقصر الطوب وصاحب المواقف المشهورة أيام الأغالبة الأحناف.

ونتيجة لهذا الرفض لجأ المهدي إلى قهر السلطة واستطالتها فكان أن توترت العلاقات بينه وبين رعيته السنوية. ووافق ذلك سعي أبي عبدالله الشيعي وأخيه أبي العباس المخطوم ومن شايعهما من كتامة للإطاحة به في غضون جمادي الأولى (298هـ/911م)، أو ان ذاك جدد المهدي سياسة الإقناع العقلي مع أهل السنة حتى لا يثيرهم عليه أثناء مواجهته لأبي عبدالله الشيعي وجماعته. وأرسل في استدعاء ابن الحداد وناظره على مبدأ الولاية، وحاول إقناعه بالحججة والبيان بيد أنه فشل في إقناعه بموالاته،

وبالتبعية أخفق في إقناع جمهور السننية. وذلك في حد ذاته يعد خروجاً على الدولة الجديدة.

وبعدما أيقن المهدى خطورة السنين تجاهه وتجاه دولته، تشدد في مسألة الولاية فبدأ رجال السنة يستشعرون الخطر في قرب دولة المشارقة وكان أولهم جبلة بن حمود. وتكمّن أسباب دعوة جبلة لمعاهدة دولة المشارقة إلى الأسباب التالية:

- 1 - إبطال المشارقة بعض السنن المتواترة والمشهورة.
- 2 - تشدد المشارقة في مسألة ولادة الإمام علي وتفضيله على كافة الصحابة.
- 3 - غلو بعض الدعاء في تقدير منزلة الإمام المهدى حتى زعموا أنه إله.
- 4 - تحلل بعض الدعاء من التكاليف من قبيل الرخصة والاتحاد والحلول.
- 5 - شدة وطأة النظام المالي الفاطمي (فرض الضرائب لتحقيق أطماعهم الحربية).

وقد كانت أولى نتائج دعوة المجاهدة مقاطعة الصلاة في المساجد، مما دفع المهدى إلى «التبسيق على السنين بتجريد حصنون الرياط من الأموال والسلاح وحتى أموال الأوقاف وأمر فقهاء السنة بأن لا يفتوا ولا يكتبوا وثيقة. وفي حل الإفتاء سمح للملكية الإفتاء بمذهب أهل البيت، إلا أنهم قاطعوا الإفتاء وكذلك فعل الشافعية حيث انتصروا للمشارقة وواصلوا مناظرتهم حتى أفحموهم وألزموهم الحجة» (ص353). أما الحنفية فقد تشرق منهم عدد ليس بقليل ولم يكن لهم صمود الملكية أو بلاء الشافعية.

ويخلص المؤلف إلى «أن المساجلات والمناقشات قد توقفت بين السنة ودعاة الشيعة. وخرج المهدى منها وهو أبغض إلى أهل أفريقيا مما

كان قبلها. وخرج أهل أفريقيا وهم أشد نفوراً من الدعوة الشيعية» (ص357).

أما الباب الثاني فقد عالج المؤلف فيه اضطهاد المشارقة لأهل السنة الرافضيين لدعوة التشريق.

ففي الفصل الأول تبين للمؤلف أن حوار المشارقة مع السنة قد سار في طريق مسدود لعمق الخلافات المذهبية بين الفريقين، ولأن المشارقة لم يبدأوا جدال السنين بالحسنى وأرهبواهم وكان نصيب الشافعية من إرهاب المشارقة كبيراً لأنهم هم الذين قصدوا المناظرات معهم وحاجوهم حتى قاطعواهم.

ونتيجةً لموقف الشافعية هذا ترَّيَّص بهم غلاة المشارقة الدوائر، وعملوا على التخلص منهم ومن معارضتهم على أن اعتدال أبي عبدالله الشيعي كان يمنعهم ويُكبح جماحهم.

وعند تسلم المهدي زمام انسلطة (297 - 321هـ) حاول إجبارهم على اعتناق دعوته فلم يدخل فيها إلا القليل. فتحامل على مرابطهم من رجال المالكية لسيطرتهم ورياستهم. وللقضاء على نفوذهم الديني والدنيوي الهائل، أو على الأقل الحد منه. أمر قاضيه بأخذ أموال الأحباس وتجريد حصنهم الساحلي من المال والسلاح لخطورتها بموقعها الاستراتيجية على الدولة الناشئة. وتحويل بعضها إلى مبانٍ دنماركية ومنعهم من الفتيا وكتابة الوثائق على مذاهبهم.

وإلى جانب ذلك قام المشارقة بحملة اعتقالات واسعة في البلاد واعتقلوا خلالها أئمة المالكية وأولياءهم فحشدوا إلى رقاده من كل مكان، ولشنّ كان المشارقة قد استثنوا - في الغالب - عباد المالكية وزهادهم من العقاب لعرض ديني أو سياسي فإنهم لم يتسلّلوا أبداً مع بقائهم - سيما مع طبقة الفقهاء والمحدثين - ودأبوا على اقتداء أثر كل من يعترضهم بالقدح والتجريح أو ييدي لهم مذهبة السنّي بلا تحرز أو مجاملة.

وفي زمن القائم 322 - 334هـ لم يأبه بالنكير عليه من جانب المعارضة السننية، وضرب بها عرض الحائط وجاهر بمعتقده بلا مرآة أو مداعجة ونكل بالسننية ونكبهم حتى نسب إلى الشر.

ويتناول المؤلف في الفصل الثاني الثورة على دعوة التشريق بالترهيب زمن القائم. إذ إن أهل السنة لم يضعوا قاعدة الخروج موضع التنفيذ الفعلي إلا في أواخر عهد القائم. وقد أتاحت الأحوال السياسية المضطربة آنذاك ذلك، وقد ظهر في بلاد الجريد الشائع بها مذهب الإباضية والمعتزلة ثائر عتيد من الخوارج الإباضية النكارية اسمه أبو يزيد مخلد بن كيداد بن سعد الله الزناتي. نشأ في توزر وتعلم القرآن وخالط جماعة النكاريّة فمال إلى مذهبهم وأخذ به. وبعد قضاء الفاطميين على إمامية تاهرت في سنة 296هـ أخذ يعترض على الضرائب الجائرة التي يجبها جباة الأموال؛ حتى عرف بأبي يزيد المحتسب. وقد أقر مبدأ شرعية المقاومة ضد القوانيين المتعسفة.

ووجد أبو يزيد أن بلاد الجريد غير آمنة فغادرها إلى واحة ورجلان إلى الجنوب من تاهرت وجمع حوله القبائل وتابع بث أفكاره الثورية. فعلم بأمره القائم وأرسل جيشه ليحاصره نحو سبع سنين في جبال أوراس، إلا أن أبي يزيد أوقع هزيمة منكرة بجيشه القائم سنة 322هـ. وعلىثر ذلك ذاع صيته وبأيعته القبائل ومن ثم صرف أبو يزيد همه إلى قصد القائم برقاده القيروان - وكان بها مقيناً - وخشى القائم غائلة ذلك فآب إلى المهديّة.

وب الرحيل القائم إلى المهديّة تنفس السنة الصعداء، وبعد أن سكن روعهم سلقوا المشارقة بالسنة حداد وأظهروا فيهم تشفيّاً وشمّاته. كما استنفروا لحصار المهديّة مع أبي يزيد الذي استولى على سوسة، وتقىد لحصار المهديّة.

على أية حال فقد تأمن لأبي يزيد دعم الفقهاء ومشايخ القيروان وقد

خرجوا إلى الجهاد وعلى رأسهم أبو سليمان ربيع التوفلي المعروف بربيع القطان (333هـ)، وأبو العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام التميمي (332هـ). وأثناء محاصرة أبي يزيد المهديّة واقتحامها تفرق أصحابه في زويلة ينهبون ويقتلون. ثم وصل زيري بن مناد في صنهاجة لنجدة القائم فأثر أبو يزيد الانسحاب وتخلص إلى منزله في فحص ترنيوط وحضر على عسكره خندقاً حيث ضيق الخناق حول المهديّة وأرياضها. وبعد استراحة المحارب عاود الكرة في وقعة الوادي المالع حيث انهزم أبو يزيد وأهل القيروان. ويعزى سبب فشل أبي يزيد في الاستيلاء على المهديّة، أن السنين أنفسهم كانوا يكتون عدم الولاء لأبي يزيد منذ البداية لمعرفتهم أن انكشف أبي يزيد، عنهم كان متعمداً حتى يتخلص من شيوخهم وأئمتهم ويحكم قبضته على أتباعهم وعملهم على مذهبة. كما أن جيش السنة كان بلا كفأة قتالية حيث يضم عناصر دينية ومدنية لا خبرة لها بالقتال وفنونه وبالسلاح واستخدامه.

وفي الفصل الثالث يتناول المؤلف دعوة التشریق بالترغيب أيام المنصور (334 - 341هـ) وأيام المعز (341 - 361هـ).

استلم المنصور الحكم في ظروف عصيبة إثر موت أبيه القائم بالمهديّة خلال حصار أبي يزيد لسوسة. وحين ولّي دافع أبو يزيد حتى نحاه عن سوسة في شوال سنة (946هـ/334هـ) وخرج في قلة من المهديّة إلى سوسة وعسكر إزاءها. ودخل جنده المدينة وأظهروا بها ضروب الملاهي والسكر ابتهاجاً بانتصارهم.

ومن جهة ثانية نسخ سياسة أبيه في أهل القيروان وأمنهم ووعدهم خيراً. وكانوا قد كاتبوا أباه القائم بالمهديّة - بعد رحيل أبي يزيد عنها أواخر محرم (945هـ/334هـ) وعودته إلى القيروان في أوائل الشهر التالي - في طلب الأمان فلم يجدهم لأنّه كان واحداً عليهم لطاعتهم أبو يزيد. ويرهن المنصور على حسن نواياه نحوهم فضمن لهم تغيير سيرة من سبقه، وأقسم أمامهم على ألا يتعرض لمذاهبهم.

والواقع أن التلطف نحو أهل السنة بالقيروان لم يكن للمنصور فيه خيار، فقد كان مدفوعاً إليه دفعاً إذ شرع أبو يزيد منذ أواخر شهر ذي القعدة سنة (334هـ/948م) في الهجوم على القيروان لاستخلاصها من يد المنصور بعد قرابة شهرين من نزوله بها. ومن ثم كان عليه مداعنة أهلها وتملقهم خصوصاً إذا علمنا أن نفقات حرب أبي يزيد بهضت القائم وكلفته مائة ألف دينار واثني عشر مليون درهم.

إلا أن هذا التلطف لم يدم طويلاً، فما أن قويت شوكته حتى أَلَّه المشارقة على السنة فنكث بقادتهم ولئن قضاة المنصورة قضاة من المشارقة لأنها عاصمة الدولة الشيعية.

أما المعز الذي خلف أباء المنصور عام 341هـ بعد ما مهد له البلاد وهادنها. ومع ذلك فقد «دبر الأمور وساسها وأجرها على أحسن أحکامها. فلم يقبل إتاوة العمال الجائزين وتبرأ منهم، وكفهم. وأستان بأبيه فحط القبالت عن أهل البلاد حاشياً أهل برقة دون أن يجري مثله تخفيضاً هائلاً في العمدة بين على العكس لازدهار الحالة الاقتصادية على أيامه حسن وزنها حتى تقاد أن يقارب الوزن القديم أيام المهدى والقائم» (ص509).

«وابتغاء مرضاة المالكية خاصة والسنن عامة ومن ثم استمالتهم سمح المعز لهم كما فعل أبوه المنصور بالاجتماع والفتيا والتعليم وكتابة الوثائق على مذاهبهم، وتساهل معهم كثيراً في هذه الناحية فانتعشوا على عهده انتعاشاً كبيراً. وهذا التصرف الحضاري من جانب المعز الذي يدل على سعة أفقه وسماحته في استئلاف خصوم الدعوة قابله المالكية بالتناقل، فكانت ترد إلى المعز أخبارهم على غير ما يشتهي فيهم لهم ولا يهمهم، ويصلهم ويتلطفهم ولا يتوجهونهم، ويغشى رجاله منتدياتهم ومجالسهم فيعرضون عنهم لتکفيرهم لهم، ويلحق بعضهم أبناءهم بكتاباتهم لتعلم مبادئ اللغة والدين فينقلونهم لتحويلهم عن نحلتهم» (ص513).

ونتيجة هذه المعاملة رأى المعز استحالة بقائه بالمغرب - لعظم المعارضة السنية التي وصمها بالهمجية والجهل، فتوصل إلى نجاح أهل السنة في قلقة الحكم الفاطمي في المغرب وإخراجه ثم إخراجه في النهاية خلال جيلين من الزمان.

وينهي المؤلف الجزء الأول من الكتاب بإيجاز محصلة اضطهاد المغاربة للسنوة في المغرب والتي كان من نتائجها القطيعة الاجتماعية في جميع النواحي: الدينية، والأدبية والأخلاقية، والاقتصادية، والسياسية.

فمن الناحية الدينية امتنع المالكية كافة عن موافقة المغاربة في صيغة الأذان، ومن الصلاة معهم أو خلفهم، ومن الصيام والفطر برسملهم إذا خالفا الرؤية.

- ومن الناحية الأخلاقية والأدبية - وهي فرع من الناحية الدينية - رفض المالكية السلام على المغاربة والاجتماع بهم للتذاكر والمزار. ومن الناحية الاقتصادية فرض المالكية حظراً تاماً على معاملاتهم مع المغاربة ورفضوا قبول الهبات من الخلفاء الفاطميين. وقطعوا كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة.

ومن الناحية السياسية انحاش جل المدنيين عن تولي المناصب للفاطميين. وظهر هذا الانحياش منذ بداية دولة الفاطميين في عهد المهدي ويرز بشكل قوي في عهد المعز الذي لاحظه وعاني منه.

أما الباب الثالث (الجزء الثاني من الكتاب) فقد تناول المقاومة السنوية لانتشار التفوذ الشيعي غرباً وأثراها.

وقد عالج الفصل الأول أسباب المقاومة والتي جاءت كما يلي:

1 - الأسباب الدينية، والتي تمثلت بانهيار وحدة الخلافة لوجود ثلاث خلافات: العباسية والفاتمية والأموية في الأندلس. إضافة إلى الاختلاف المذهبى الذى أدى إلى ميراث من العداوة والبغضاء.

2 - الأسباب السياسية فقد تمثلت بالعداء التقليدي بين الأموية والهاشمية الذي حصل عليه منازع الملك التي هي مقتضى العصبية، ومن ناحية ثانية انتهاك الفاطميين لمناطق النفوذ الأموية في المغرب الأوسط والأقصى، الذي تجلّى بتصريح المهدي الذي طلب من أمراء المغرب الدخول في طاعته والاعتراف بإمامته ودولته إلا أن معظم حملاته فشلت نتيجة دعم الأمويين لهؤلاء الأمراء. إلا أن الخطر الشيعي جاء من مصر والعراق التي كانت مزاراً لسكان الأندلس غالباً منهم بعض ألوان التفكير الشيعي. وكذلك دخل التشيع إلى الأندلس عن طريق بعض المشاركين الذين باشروا نشاطاً دعائياً أو قاموا دوراً التجسس لمصلحة مواليهم الشيعة.

على أية حال كان نجاح الدعاية الفاطمية في اجتذاب أنصار لها من الأندلس محدوداً لتأصل المذهب الشيعي المالكي ورسوخ التعلق بالأمويين كذلك. والذي زاد خطورة الدولة الفاطمية على الأندلس تملكها قوة بحرية كبيرة (600 سفينة).

3 - الأسباب الاقتصادية: إن العامل الأساسي الذي يكمن وراء الصراع بين الفاطميين والعباسيين هو السيطرة على تجارة الذهب مع بلاد السودان وتحكم القوة البحرية الفاطمية في تجارة غرب المتوسط.

وفي الفصل الثاني علّج المؤلف ماهية المقاومة السننية على مختلف المجالات: - ففي المجال العسكري، عمد الأمويون إلى تقوية أسطولهم البحري إثر غارة النورمان (822هـ/206هـ) على مدينة أشبيلية في عهد عبد الرحمن الثاني. وقد بلغ عدد سفن الأسطول الأموي في عهد الناصر 600 سفينة. ثم عمد الناصر إلى تحصين الشגור البحرية بالعدوة الأندلسية وأهمها الجزيرة الخضراء وطريف ثم عمد إلى احتلال العدوة المغربية، وبني استراتيجية في هذا المجال على أساس الاهتمام بإنشاء رؤوس كباري أو جسور على بر العدوة المغربية ليتمكن أي هجوم قبل الوصول إلى الأندلس. وقد احتل العديد من السدود مثل تطوان وسبتة وسواحل

تلمسان وساعدته في ذلك وجود جالية أندلسية في سبتة. كما قام الناصر بمناورة عسكرية الغرض منها إبعاد الفاطميين بالهجوم عليهم بعد استيلاب القرامطة الحجر الأسود من ركن البيت، وحاول بذلك توحيد الخلافة الإسلامية وقطع الخلافة الفاطمية والعباسية.

وقد لجأ كل من الناصر والمستنصر إلى بث العيون والجواسيس في أرجاء المغرب لتبיע أخبار عدوهم الفاطمي أولاً بأول حتى تسهل مكافحته. وساعد الجواسيس في ذلك انتشار الجاليات الأندلسية على طول الشاطئ المغربي (الجزائر، المغرب، تونس).

- وفي المجال السياسي حول عبد الرحمن الثالث إمارة الأندلس إلى خلافة ليوطد مركزه في الداخل والخارج. وأعلن قيام الخلافة الأموية في مستهل (ذي الحجة 316هـ/يناير 929م). كما أرسل بعض القضاة إلى رؤساء الجهات في المغرب ليستكفي بهم حدوده ومناطق نفوذه. وقد نجح بذلك في إبرام سياسة أجهضت سيطرة الفاطميين على المغاربة الأوسط والأقصى. وقد عمل الناصر على تأييد الثوار والمغليين على الحكم الفاطمي وإمدادهم بالمساعدات المالية والعسكرية ومن التأثيرين على الفاطميين خوارج بلاد الجريد الإباضية النكارية والوهبية.

ومن ناحية ثانية وثق الناصر صلاته بأعداء الفاطمية ودعم علاقته بهم، فتحالف مع البيزنطيين ضد الفاطميين ووطد علاقته بالأخشidiين في مصر خلال حكم كافور الأخشidiي وفي الوقت ذاته كانت الأندلس تستقبل كل لاجيء سياسي يهرب إليها من اضطهاد الشيعة سواء من المغرب أو من مصر.

وفي المجال الثقافي اتخد الأمويون لمحاربة الثقافة الشيعية في الأندلس جانب الحجة والنظر حيناً والقمع والمصادر الفكرية أحياناً. وقد كفاهم فقهاء الشافعية ذلك لبصرهم بالرد على أصحاب المذاهب. كما استمال المالكيين في المغرب وشجع حركة التأليف في الشؤون الأفريقية لا سيما ما يتصل منها بالشيعة.

وقد وجه المستنصر الفاطمي عنايةً خاصةً إلى الشؤون الشيعية، وما يتعلّق بالعلويين على وجه العموم، بل شارك هو في ذلك وصنف بنفسه كتاباً في نسب الطالبيين والعلويين الواقفين على المغرب سجل فيه صحة انتساب المهدى أول خلفاء الفاطميين إلى علي بن أبي طالب وعنه نقل ابن عذاري ذلك.

أما الفصل الثالث والذي تضمن نتائج المقاومة السنوية الأموية لانتشار النفوذ الشيعي غرباً، فقد تمثلت بالصدام المسلح بين الفاطميين والأمويين. بدأت بإغراق سفينة أموية عام 343هـ إحدى سفن الفاطمية وسلبتها كتاباً كان قد بعث به والي الفاطميين بصفلية إلى المعز، يحتوي على خطة هجوم فاطمي على الأندلس.

وتلا هذا العمل نشوب حرب بحرية بين الأمويين والفاطميين الذين أغروا على المرية قاعدة الأسطول الأندلسي بحرب خاطفة أدت إلى تدمير هذه القاعدة. عندئذ بدأت الحرب حيث استعان الناصر بامبراطور الروم قسطنطين السابع الأرجواني (344هـ/955).

إلا أن الحرب كانت لصالح الفاطميين وعقدت هدنة مع ملك الروم عام 346هـ نظير دفع جزية عن أهل ملوريه وإطلاق سراح عدد من أسارى أهل المشرق المسلمين كل عام. وقد جرت مفاوضات للصلح بين الناصر والمعز باهت بالفشل. واستفزت مناوشات الأمويين ومناوراتهم الفاطميين فقرر المعز - وقد حرمه الأمويون من حرية الحركة بحراً - غزو المغرب للقضاء على نفوذهم به وإخضاع موالיהם له. فكلف جوهر الصقلي بغزو المغرب الأوسط إلا أنه لم يستطع زحزحة الأمويين عن قواudem الساحلية وبخاصة في سبته لافتقاره إلى الأسطول. وبانسحاب جوهر أخفق الفاطميون في صراعهم المسلح مع الأمويين على عهد الناصر ودان المغرب الأوسط والأقصى طاعته. ونتيجة ذلك شعر الفاطميون باستحالة غزو الأندلس كما شعروا أن بقاءهم بالمغرب محفوف بالمخاطر أمام وثبات البربر وتقلباتهم، وأمام غارات الأمويين ودسائصهم، وأمام كراهية

أهل أفريقيا السنين لهم ومقاويمتهم لمنذهبهم حتى أحالوا حياتهم إلى جحيم لا يطاق الأمر الذي جعل المعز يسبهم ويصمهم بالجهل.

وعندما فتح جوهر الصقلي مصر سنة 358هـ/1969م بعد أربع حملات باءت بالفشل. غادر المعز المنصورة إلى مصر واستخلف على أفريقيا بلکین بن زيري الصنهاجي، وبرحيل المعز عن أفريقيا تفس مالكية المغرب والأندلس الصعداء ارتياحاً وابتهاجاً.

ويختتم المؤلف كتابه بإبداء رأي موجز حول معاملة الفاطميين للسنة في المغرب بالفقرة التالية:

«كان على الفاطميين وقد أنشأوا دولتهم في وسط أغبله سني أن يعدلوا عن غرابة منحاجهم في العقيدة ولكنهم لم يفعلوا فأخطأوا حظهم وما أصابوا رشدهم. ولو أنهم تمثروا مثل السلف من تلك الناحية فلربما أقلحوا في ترسيخ مذهبهم بين السنين لمطابقتهم إياهم في الاتجاه الفقهي العام».

وقد لخص عنوان الخاتمة بـ «استمرار العداء السياسي والمذهبي بين الشيعيين والسنين».

و قبل أن نختتم قراءة الكتاب لا يسعنا إلا إبداء بعض الملاحظات التي نعطي المؤلف حقه في هذا الجهد المبذول، الذي غطى حقبة زمنية هامة من تاريخ الأمة الإسلامية:

أولاً: نشاط المؤلف رأيه الذي أوجزه بالخاتمة التي قدمها في نهاية عمله. مع الإشارة إلى ضرورة تخطي هذه المسألة في وقتنا الحاضر والتي مضى عليها أكثر من 1300 سنة. والتي ما تزال ماثلة بتصرفات بعض القوى الموجودة على الأرض العربية والإسلامية.

ثانياً: إن صورة الاستعانة (أو فكرة الاستغاثة) بالغريب، غير المسلم لمحاربة المسلمين، كما حدث باستعانة الناصر بأمبراطور الروم ضد

الفاطميين، ما تزال سائدة حتى وقتنا الحاضر، والتي تمثلت باستعانة المسلمين بالقوى الغربية ضد القوى الإسلامية لتحقيق أهدافهم وغاياتهم السياسية. وبالتالي كان من الأجدى حل الخلافات والاستعانة بقوى إسلامية بدل الاستعانة بالقوى الغربية.

ثالثاً: إن اتهام المؤلف السنين بأنهم وراء فشل معركة أبي يزيد في اقتحام المهدية، إلى أنهم اكتشفوا مخططه القاضي بإحکام قبضته على أنتمهم وقادتهم بعد القضاء على المهدى، فيه شيء من المبالغة والتطرف في الشك من جانب المالكية تجاه المسلمين خاصة أن المالكين كانوا قد تعرضوا للتنكيل من الخليفة المهدى (حسب قول المؤلف) قبل معركته مع أبي يزيد. وبالتالي فإن خسارة أبي يزيد ستعيد إلى ذهنهم صورة حكم المهدى وتنكيله بهم، لذا فإن تفسير المؤلف فيه بعض التجني والمعالاة.

رابعاً: إن تغطية هذه الحقبة التاريخية قد استدعي من المؤلف جهداً كبيراً. يثنى عليه خاصة في الاستعانة بالمصادر والمراجع التي شكلت جزءاً ليس بالقليل من الكتاب، إذ بلغت إحدى عشرة مخطوطة ومنها خمسة وسبعون مصدراً عربياً مطبوعاً ومئة وعشرون مرجعاً حديثاً (عربي ومغرب) إضافة إلى ثلاثين مرجعاً أجنبياً حديثاً.